

أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على فعالية بيئة الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية

د. أحمد حسن محمد زغلول

مدرس المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

أ.د. سمير أبو الفتوح صالح أحمد

أستاذ المحاسبة ونظم المعلومات
كلية التجارة - جامعة المنصورة

أحمد العيسوي فؤاد أحمد

ممثل وزارة المالية بالدقهلية

الملخص

استهدفت هذه الدراسة اختبار أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم استخدام الاستبيان (استمارة الاستقصاء) كأداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، حيث اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة والذي تمثل في ممثلي وزارة المالية المصرية بمحافظة الدقهلية وبلغ عددهم ٢٢٤ موظفاً، وقد بلغت نسبة الاستجابة الصالحة للاستخدام ٩٠% تقريبا، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكترونية الحكومية GPS & GPOS (جودة النظام وجودة الخدمة وجودة المعلومات وجودة العنصر البشري) على فعالية بيئة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتحسين جودة أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS لزيادة جودة النظام نفسه والنظم المكمل له وبالتالي زيادة فعالية بيئة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

Abstract

This study aimed to test the impact of the application of the government financial management information system GFMIS on the effectiveness of the internal control environment in government units, To achieve the objectives of the study and test its hypotheses, the questionnaire (survey form) was used as a main tool for collecting data from the study community, Where the researcher relied on the comprehensive survey method of the study community, which was represented in the representatives of the Egyptian Ministry of Finance in Dakahlia Governorate, and they reached 224 employees, The usable response rate was about 90%, and the study found a strong positive impact to the dimensions of the government financial management information system GFMIS and its complementary government electronic payment and collection systems GPS & GPOS (system quality, service quality, information quality, and human quality) on the effectiveness of the internal control environment in government units, The study recommended that attention should be paid to improving the quality of the dimensions of the government financial management information system GFMIS in order to increase the quality of the system itself and its complementary systems and thus increase the effectiveness of the internal control environment in government units.

فى إطار حرص وزارة المالية على تطوير الرقابة المالية بشكل عام والرقابة والمراجعة الداخلية بشكل خاص فى الوحدات الحكومية المختلفة سواء كانت تابعة للجهاز الإدارى أو الحكم المحلى أو كانت هيئة خدمية وذلك لزيادة فعالية المراجعة والرقابة على عمليات الصرف والتحصيل للموارد الحكومية (حسابات الموازنة) وعلى حسابات الأصول وحسابات الخصوم والحسابات الوسيطة وتطوير استخدام الدليل المحاسبى لحسابات الموازنة (الذى تم إعداده وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة GFSM لعام ٢٠٠١)، بالإضافة إلى الإهتمام بإحكام الرقابة والمراجعة على الحسابات والصناديق الخاصة وتقسيمها أيضاً إلى حسابات موازنة وحسابات أصول وحسابات خصوم وحسابات وسيطة كجزء لا يتجزأ من الموازنة العامة للدولة.

وفى ضوء ذلك، بدأت وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٤ فى إصدار وتعديل التعليمات والقوانين وتطبيق مجموعة من النظم والوسائل الحديثة بهدف رفع مستوى فعالية الرقابة المالية قبل الصرف مثل إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ لإستخدام التوقيع الإلكتروني الرقمي للمدفوعات، وصدر قرار وزير المالية رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠٠٤ بإعتماد مخرجات الحاسب الآلي باستخدام الآليات الخاصة بالتوقيع الإلكتروني، وأنشأت وزارة المالية حساب الخزانة الموحد بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١، بهدف تجميع الأرصدة النقدية لجميع الجهات الحكومية فى حساب واحد، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة كفاءة التدفقات النقدية فى الخزانة العامة ومن خلاله يتم تنفيذ جميع مدفوعات ومتحصلات الوحدات الحسابية إلكترونياً، وإنشاء الوحدة الحسابية المركزية لنظام حساب الخزانة الموحد بالقرار رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٩ وهى منفذ مركزى لعمليات الصرف والتحصيل ومتابعة وتسوية المعاملات التى تنفذ من خلال نظام حساب الخزانة الموحد، وإنشاء وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني لتفعيل نظام الكروت الذكية فى الدفع والتحصيل ATM .

كما تم أيضاً إصدار قرار وزير المالية رقم ٥٣١ لسنة ٢٠١٠ بشأن تبادل وتلقي جميع البيانات والملفات الإلكترونية الخاصة بعمليات الدفع والتحصيل الإلكترونية الحكومية للوحدات الحسابية من خلال الربط المباشر بوحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني بوزارة المالية، وتصميم شجرة الحسابات، وتحديث نظام الإرتباطات بالهيئات الموازنية والوحدات الحسابية التابعة ليواكب نظام محاسبة الالتزامات، وإعداد قوائم التدفقات النقدية لكل وحدة حسابية لأغراض توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية فى فترة محددة، وإنشاء إدارة التدفقات النقدية بقطاع التمويل لمراجعة واعتماد خطة التدفقات النقدية للوحدات الحسابية، وإصدار الدليل

الموحد لإجراءات الرقابة المالية قبل الصرف على الإنفاق العام عام ٢٠١٤، وتطبيق المرحلة الأساسية من نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS (الذي يعد أحد تطبيقات نظم تخطيط موارد المنشأة ERP ولكنه مخصص للقطاع الحكومي) فى الوحدات الحكومية المختلفة والإنتهاء من تنفيذها فى العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بالإضافة إلى ربط نظم GFMIS بنظام الدفع الإلكتروني الحكومي GPS، وإلغاء نظام الشيكات بشكل كامل وتعميم نظام الدفع الإلكتروني الحكومي GPS فى نهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، وبدء تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني الحكومي GPOS فى الوحدات الحكومية المختلفة فى العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ (الدليل الموحد، ٢٠١٤).

٢- الدراسات السابقة

استهدفت دراسة علي (٢٠٠٩) دراسة أثر تطبيق نظام ميكنة العمل الحكومي على كفاءة وفعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية المطبقة داخل الوحدات الحكومية، وقد توصلت إلى أن إدخال نظام ميكنة العمل الحكومي يؤدي إلى إضعاف عناصر نظام الرقابة الداخلية المطبقة داخل النظام المحاسبي الحكومي، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بكل الإجراءات والوسائل التي تساعد على تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية التي تنتج من إدخال نظام الميكنة على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي.

كما استهدفت دراسة هاشم (٢٠١٠) تطوير مجموعة من الضوابط والإجراءات الخاصة بالرقابة الداخلية المحاسبية بالنظام المحاسبي الحكومي حتى تواكب متطلبات الحكومة الإلكترونية في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى أن إدخال نظام ميكنة العمل الحكومي يترتب عليه آثار إيجابية تفوق بمراحل آثاره السلبية، وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والإجراءات الرقابية للتغلب على مشاكل الرقابة الداخلية الناتجة عن تطبيق نظام الميكنة.

وتناولت دراسة (Soral and Jain (2011) تأثير تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على نظام الرقابة الداخلية للمنظمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعين يمكنهم القيام بالمراجعة بكفاءة وفعالية وسرعة بإستخدام نظم ERP بدلاً من النظم التقليدية، وأن طبيعة وتعقد نظم ERP يزيد من مخاطر تلك النظم، وقد أوصت الدراسة بضرورة استخدام التقنيات الحديثة ومنها نظم ERP في المنظمات المختلفة لرفع جودة المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية في المنظمات.

بينما تناولت دراسة أبو الجود (٢٠١٢) بيان كيفية تطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال ميكنة الحسابات الحكومية بالجامعات المصرية الحكومية، وقد توصلت الدراسة إلى أن ميكنة الحسابات الحكومية تؤدي إلى تطوير النظام المحاسبي بالوحدات الحكومية وترشيد الإنفاق العام، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإعتماد على تكنولوجيا الحسابات الآلية لزيادة فعالية الرقابة المالية.

كما تناولت دراسة الشبل (٢٠١٣) أثر تطبيق نظام معلومات محاسبي حكومي موحد ومتكامل GFMIS لإدارة العمليات المالية لكل الوحدات الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام GFMIS لا يؤدي إلى تحسين العمليات الرقابية على المال العام وإصدار التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في تطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS المطبق حالياً في حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

في حين استهدفت دراسة Hsiung and Wang (2014) استطلاع رأي مراجعي الحسابات الداخليين في الشركات المدرجة في بورصة تايوان والشركات الناشئة لاستكشاف العوامل الرئيسية التي تؤثر على فوائد الرقابة الداخلية في بيئة نظم ERP، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق الضوابط الداخلية باستخدام نظم تخطيط موارد المنشأة المجهز باليات الرقابة الداخلية يحسن فوائد الرقابة الداخلية للمنظمات، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة فهم موظفي الرقابة الداخلية لنظم ERP عن طريق التوضيح الكامل للوظائف وصفات المعلومات وجودة الخدمة لنظم ERP باستخدام واجهات تواصل جيدة لتحسين فوائد الرقابة الداخلية لنظم ERP.

وهدفت دراسة Shaiti (2014) إلى قياس أثر العوامل التنظيمية على نجاح نظم تخطيط موارد المنشأة ERPs، وأثر نجاح ERPs بشكل رئيسي على فعالية إجراءات الرقابة الداخلية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن نظم ERP تلعب دوراً هاماً في تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية EICPs داخل الشركات السعودية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إدراك الشركات أهمية أنظمة ERP في تحسين EICPs، وضرورة أن يفكر موردون نظم ERP في أهمية تحسينها لدعم مكونات COSO.

كما أن دراسة جبريل (٢٠١٤) استهدفت توضيح أثر تطبيق نظام GFMIS على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام GFMIS أدى إلى

إعداد التقارير المالية بالدقة والسرعة المناسبة وتحقيق الشفافية للبيانات وحفظ وإسترجاع المعلومات والإرتقاء بمستوى الرقابة الداخلية والخارجية على مستندات الصرف وتوفير الوقت والجهد وتحسين عملية إتخاذ القرارات وتحسين الأداء المالي، وأوصت الدراسة بضرورة إهتمام وزيادة وعي الإدارة بتطبيق GFMIS.

واستهدفت أيضاً دراسة الحنيطي (٢٠١٤) تقييم فعالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS مع إمكانية تطويره، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام GFMIS يعتبر أداة فعالة لرقابة المخصصات المرصودة وفقاً لقانون الموازنة، وأن نظام GFMIS يساعد إدارات الرقابة الداخلية بمراجعة المدفوعات لكشف أي خطأ أو تلاعب مما ساعد على تنفيذ وظائف الإدارة المالية والمحاسبية بشكل فعال مع رفع كفاءة العمليات الرقابية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد آلية فعالة للمراقبة على أداء المشاريع وتكاليفها، وذلك من خلال تفعيل تطبيقات النظام الخاصة بذلك لمعرفة مستوي الإنجاز لكل مشروع.

وتناولت دراسة (Shannak 2015) توضيح كيف سيؤدي تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS في وزارة المالية إلى تحسين آليات وإجراءات الرقابة على المال العام داخل وزارة المالية، وكيف سيؤدي أيضاً تطبيق GFMIS إلى تعزيز مستوى الخدمات المقدمة لمختلف المنشآت الحكومية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنفيذ GFMIS جعل جميع الإجراءات أسرع وأكثر شفافية ودقة ورفع مستوى الأمن في جميع المعاملات المالية، وأدى GFMIS إلى توحيد جميع المعلومات المالية وأدى ذلك إلى جمع جميع المعاملات المالية في دفتر الأستاذ العام وإنعكاس كل معاملة على حساب الخزينة الموحد، وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء وحدة خاصة لضمان جودة مراقبة عمليات GFMIS من أجل تحقيق التشغيل المتميز، وضرورة زيادة عدد خوادم (سيرفرات) GFMIS الموجودة في مركز البيانات التابع لوزارة المالية وذلك لزيادة سرعة النظام.

بينما هدفت دراسة (Al Murtada and Hamdan 2016) إلى قياس دور نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS في رفع فعالية الموازنة الحكومية (خلال مراحل الإعداد والإعتماد والتنفيذ والمتابعة)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور فعال لنظام GFMIS في رفع فعالية الموازنة العامة للدولة خلال (مراحل الإعداد والموافقة والتنفيذ والمتابعة)، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتطوير وتحسين نظام GFMIS لضمان جودة وشفافية الحكومة بالإضافة إلى توفير بيئة معلومات آمنة ومتكاملة ودقيقة لنظام GFMIS، وضرورة إهتمام نظام

GFMIS لكفاءة إدارة الإنفاق والإيرادات العامة وذلك لتخفيض عجز الموازنة والحفاظ على إستدامة الاستقرار المالي.

في حين أن دراسة القرعان (٢٠١٦) هدفت إلى قياس أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن GFMIS يساعد ويسهل ويُمكن من تنفيذ العمليات المحاسبية بمختلف جوانبها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ التحسينات على النظام المالي الحكومي لتفعيل عمليات الرقابة الداخلية والخارجية.

كما استهدفت أيضاً دراسة العازمي (٢٠١٦) قياس أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (نظام المدفوعات والمقبوضات ونظام موازنة القطاع العام ونظام الأصول الثابتة ونظام المشتريات ونظام المخزون ونظام إدارة النقدية) على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام السلطات الحكومية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وذلك لأهميته في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتحسين جودة المعلومات المالية الحكومية.

وتناولت دراسة Hamdan (2017) مدى توافق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS من أجل تحقيق مكونات نظام الرقابة الداخلية ICS في القطاع الحكومي الأردني، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام GFMIS المطبق في القطاع الحكومي الأردني يتوافق بشكل معتدل (محايد) مع متطلبات ICS بكل أبعادها (وتشمل بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والتواصل، والمتابعة)، وقد أوصت الدراسة بضرورة سعي القطاع الحكومي الأردني إلى اعتماد نظم إدارية ومحاسبية تخضع بموجبها جميع التقارير والبيانات المحاسبية للمراجعة من وحدات الرقابة الداخلية بصورة مستمرة.

كما استهدفت دراسة عبد العزيز (٢٠١٧) قياس أثر نظام GFMIS على تحسين إدارة المالية العامة في مصر وبعض الدول الأخرى التي طبقت نظام GFMIS مثل الأردن وباكستان وروسيا وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام GFMIS يسهل عمليات إعداد الموازنة العامة للدولة حيث يقوم نظام GFMIS على إختصار الوقت والجهد والتكلفة خلال مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة، ويوفر نظام GFMIS بيانات مالية دقيقة لإعداد الخطط المالية والنقدية وذلك من

خلال ربط نظام المقبوضات والمدفوعات فى الوحدات الحسابية المختلفة بنظام إدارة النقد فى وزارة المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة عمل مراجعة شاملة للقوانين الحالية التى تحكم الإدارة المالية العامة فى جمهورية مصر العربية، وضرورة التنسيق والتعاون بين وزارة المالية ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإنشاء بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات.

بينما استهدفت دراسة محمد (٢٠١٧) قياس مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) الذى أقرته وزارة المالية المصرية لدعم الإصلاح المالى فى تحقيق الرقابة المالية على المال العام ومكافحة الفساد المالى المنتشر فى الجهاز الإداري للدولة والإسراع فى تفعيل موازنة البرامج والأداء، وقد توصلت الدراسة إلى أن الباحث فى هذه الدراسة يرى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين تطبيق النظام والرقابة على المال العام والحد من الفساد ولكن التحليل الإحصائي فى هذه الدراسة أثبت عدم وجود تأثير، وقد أوصت الدراسة بزيادة التنسيق والتكامل بين وزارة المالية والبنك المركزي ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهات ذات الصلة لإطلاق قواعد البيانات القومية وتيسير تبادل البيانات والمعلومات المختلفة، وتنفيذ المزيد من الخطوات والإجراءات لزيادة الرقابة على المال العام حيث أن تعميم GFMIS فقط لا يكفي لذلك.

كما هدفت دراسة محمد (٢٠١٨) إلى توضيح أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة على تقييم نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة وتقييم المخاطر والأنشطة الرقابية والمعلومات والتوصيل والمتابعة) فى الشركات الليبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على تقييم الرقابة الداخلية بمكوناتها الخمسة مجتمعة، وأوصت الدراسة بضرورة الإستفادة من ضوابط نظم ERP الرقابية لما لها من فوائد تعود بالإيجاب على نظام الرقابة الداخلية وتسهل تقييمه بعد ذلك.

التعليق على الدراسات السابقة

(١) استخدمت الدراسات السابقة نظم المعلومات IS أو نظم تخطيط موارد المنشأة ERP أو نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS كمتغير مستقل، والرقابة المالية أو الرقابة الداخلية أو إحدى مكوناتها كمتغير تابع، وعلى الرغم من وجود تشابه بين الدراسة الحالية وبعض من تلك الدراسات السابقة إلا أن تلك الدراسات لم تستخدم أبعاد لقياس المتغير المستقل وأبعاد لقياس المتغير التابع بالتفصيل كما فى الدراسة الحالية، فيما عدا دراسة (Shaiti, 2014) التى استخدمت نفس الأبعاد لقياس المتغير المستقل (ERP)

والمتمغير التابع (نظام الرقابة الداخلي ومنها بيئة الرقابة) ولكن بالتطبيق على القطاع الخاص وليس القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية، وتشمل أبعاد الدراسة الحالية بالنسبة للمتمغير المستقل (جودة النظام وجودة المعلومات وجودة الخدمة وجودة العنصر البشري)، وبالنسبة للمتمغير التابع فعالية بيئة الرقابة الداخلية.

(٢) لم تستخدم أي من الدراسات السابقة في - حدود علم الباحث - نموذج من النماذج المتعارف عليها والخاصة بقياس نظم المعلومات ونظم تخطيط موارد المنشأة لقياس نظم ERP أو GFMIS فيما عدا دراسة (Shaiti, 2014) وكذلك دراسة (Hsiung and Wang, 2014) التي استخدمت أبعاداً قريبة نسبياً لقياس المتمغير المستقل والتابع، وذلك لقياس الارتباط والانحدار بين المتمغير المستقل والتابع، إلا أن الباحث في هذه الدراسة قام باستخدام نموذج (DeLone & McLean, 2003)، حيث قد قام الباحث بتطوير هذا النموذج ليتماشى مع القطاع الحكومي في مصر لقياس نظام GFMIS المطبق بالوحدات الحكومية المختلفة، وقد اتضح أيضاً للباحث أن دراسة (الحنيطي، ٢٠١٤) استخدمت أبعاداً قريبة نوعاً ما لنموذج DeLone & McLean (2003) ولكن بما يتوافق مع القطاع الحكومي الأردني لقياس فعالية نظام GFMIS وتلك الأبعاد هي محور العمليات المالية والمحاسبية ومحور إدارة تكنولوجيا المعلومات ومحور إدارة التغير، ويرى الباحث أنها غير كافية.

(٣) معظم الدراسات السابقة تناولت نظم ERP ونظم GFMIS تحت مسمى نظام، ويرى الباحث أن مفهوم نظام مع عدم توضيح النظم الفرعية المكونة للنظام لا يتناسب مع نظم ERP ونظم GFMIS حيث أن كلاً من تلك النظم عبارة عن مجموعة من التطبيقات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق الإستغلال الأمثل لموارد المنشآت كما سيوضحها الباحث في الدراسة الحالية، ومن ثم يكون اللفظ الأنسب لتلك النظم "نظم" وتكتب باللغة الإنجليزية كما يلي نظم تخطيط موارد المنظمة **enterprise resource planning systems (ERPSs)**، ونظم معلومات إدارة مالية الحكومة **government financial management information systems (GFMISs)**، وكذلك من الممكن استخدام لفظ نظام مع توضيح أن هذا النظام في مجمله يتكون من مجموعة من النظم التي تكون النظام ككل، ولم توضح معظم الدراسات السابقة ذلك.

(٤) إن مصطلح **government financial management information systems (GFMIS)** في الدراسات السابقة باللغة العربية بالإضافة إلى الواقع العملي في معظم البلاد العربية ومنهم مصر تم ترجمته إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ويرى الباحث أن هذه الترجمة غير مناسبة والترجمة المناسبة من وجهة نظر الباحث تكون نظم أو نظام معلومات إدارة مالية الحكومة، حيث أنه يعد أحد تطبيقات نظم المعلومات IS.

(٥) جميع الدراسات السابقة لم تتناول دراسة تطبيق ERP بشكل عام أو GFMIS بشكل خاص في البيئة المصرية الحكومية فيما عدا دراسة كل من (على، ٢٠٠٩؛ أبو الجود، ٢٠١٢؛ محمد، ٢٠١٧؛ عبد العزيز، ٢٠١٧) حيث تناولوا بالدراسة أثر تطبيق نظام GFMIS بالوحدات الحكومية ولكن قبل التطبيق الفعلي (العملي) لهذا النظام والنظم المكمل له بالوحدات الحكومية المصرية.

٣- مشكلة الدراسة

قامت الحكومة المصرية مؤخراً بالإتجاه إلى ميكنة الإدارات والأقسام المالية بشكل كامل بالوحدات الحكومية وتمكنت بشكل كبير من ميكنة الوحدات الحسابية والهيئات الموازنية والخزائن، بعد أن كانت تلك الإدارات تؤدي عملها بالشكل التقليدي القديم أي بالإعتماد على الدفاتر ووسائل الدفع والتحصيل الورقية، أما الآن فقد قامت الحكومة المصرية بتطبيق الجزء الرئيسي لنظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS بالإضافة إلى التطبيق الكامل لنظم الدفع والتحصيل الإلكترونية الحكومية GPS & GPOS وربطهم معاً لعمل تكامل بينهم، وتعد تلك النظم التي قامت الحكومة بتطبيقها وتسعي إلى تطبيق ما لم يطبق منها حتي الآن من نظم تخطيط موارد المنشأة ERP التي تم الإهتمام بتطبيقها مؤخراً بالقطاع الحكومي.

وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة علي التساؤلات التالية:

- ١- هل يوجد إرتباط معنوي بين أبعاد كل من نظام معلومات إدارة مالية الحكومة وما يكملها من نظم الدفع والتحصيل الإلكترونية الحكومية GPS & GPOS وبين فعالية بيئة الرقابة الداخلية.
- ٢- هل يوجد تأثير إيجابي لتطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكملها من نظم الدفع والتحصيل الإلكترونية الحكومية GPS & GPOS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية.

٤- فروض الدراسة

١- لا يوجد ارتباط معنوي بين أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة والنظم المكتملة له وأبعاد فعالية الرقابة المالية.

٢- لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة والنظم المكتملة له على أبعاد فعالية الرقابة المالية.

٥- أهداف الدراسة

١- دراسة أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكترونية الحكومية GPS & GPOS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية.

٢- إجراء دراسة ميدانية على ممثلي وزارة المالية بمحافظة الدقهلية.

٦- أهمية الدراسة

أ) الجانب العلمي

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ضوء ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكملها من نظم الدفع والتحصيل الإلكترونية الحكومية GPS & GPOS على المستوى الدولي بشكل عام وعلى مستوى جمهورية مصر العربية بشكل خاص وعلاقة تلك النظم بفعالية بيئة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

ب) الجانب التطبيقي

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في ضوء حداثة تطبيق نظم معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكملها من نظم الدفع والتحصيل الإلكترونية الحكومية GPS & GPOS بوزارة المالية والوحدات الحكومية المختلفة في جمهورية مصر العربية وما قد ينتج عنها من آثار على فعالية بيئة الرقابة الداخلية.

٧- حدود الدراسة

لم تتناول الدراسة الحالية الرقابة المالية اللاحقة (الجهاز المركزي للمحاسبات) في الوحدات الحكومية المصرية، كما لم تتناول أيضاً تكاليف تطبيق النظم الحالية، وكذلك الجانب الإقتصادي لتلك النظم.

٨- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في ممثلي وزارة المالية بمحافظة الدقهلية وعددهم (٢٢٤)، وقد اعتمد الباحث علي أسلوب الحصر الشامل لتجميع بيانات الدراسة.

٩- منهج الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الإستقرائى بصفة أساسية وذلك للتعرف على نظم GFMIS ونظم GPS & GPOS وهل هي إحدى تطبيقات نظم ERP بالإضافة إلى التعرف على مبررات وأهمية وآليات ومزايا تطبيق تلك النظم، والوقوف على نتائج التطبيق الفعلي لتلك النظم، وتقديم إقتراحات لزيادة فعالية أداء تلك النظم وزيادة فعالية الربط والتكامل بينها وصياغة إطار علمي لتأصيل التكامل بين تلك النظم بإستخدام المنهج الإستنباطى بهدف رفع مستوى فعالية بيئة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

١٠- الإطار النظري للدراسة

١٠-١ الإطار النظري لبيئة الرقابة

تضع بيئة الرقابة النظام الأمثل للوحدات وتؤثر على وعي أفرادها المتعلق بالرقابة، وهي الأساس لجميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية وتوفر النظام والهيكل وتشمل عوامل البيئة الرقابية الأمانة والقيم الأخلاقية والكفاءة لأفراد الوحدات وفلسفة الإدارة لتوزيع السلطة والمسئولية وتنظيم أفرادها وتطورهم والعناية والتوجيه التي توفرها السلطات العليا للبلاد، وللبيئة الرقابية أثر شامل على الطريقة التي يتم بها تنظيم أنشطة الوحدات الحكومية ووضع أهدافها وتقدير مخاطرها، وتؤثر أيضاً على الأنشطة الرقابية وعلى نظم المعلومات والاتصال وعلى أنشطة مراقبة الأداء (حيث تعد بيئة الرقابة المظلة لباقي المكونات) ولا ينطبق هذا على تصميمها فقط ولكن أيضاً على طريقة عملها اليومي، ويقصد ببيئة الرقابة السياسات والإجراءات التي تعكس إتجاهات الإدارة العليا والإدارة التنفيذية بخصوص أهمية الرقابة الداخلية فإذا كانت الإدارة العليا تؤمن بأهمية الرقابة فإن ذلك ينعكس بشكل واضح على إدراك العاملين وإستجاباتهم فى الوحدات المختلفة من خلال جدية الملاحظات للسياسات والإجراءات الموضوعية، ومن جانب آخر إذا ما أتضح للعاملين فى الوحدات أن الرقابة ليست مهمة بالنسبة للإدارة العليا وإنما حُددت فقط لأغراض التباهي أو كواجهة بدلاً من أن تكون أداة دعم ذات مغزى وهدف واضح فإنه من المؤكد أن الأهداف الرقابية لن تتحقق بفعالية (INTOSAI, 2019; COSO,1994; Loebbeck,Arens,2000; الديسبي، حجاج، ٢٠٠٩؛ غاوي، ١٩٩٧ نقلاً عن الجاوى، ٢٠٠٦؛ سليم، ٢٠٠٩؛ الدويري، ٢٠٠٥).

وتشمل مكونات بيئة الرقابة الداخلية الإستقامة والقيم الأخلاقية وكفاءة الأفراد فى الوحدة الحكومية ودرجة مشاركة الإدارة فى الرقابة وفلسفة الإدارة وأسلوب عملها والهيكل التنظيمي وتحديد السلطات والمسئوليات والسياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب، ويمكن توضيح جانب من بيئة الرقابة الداخلية بالواقع العملي من خلال المادة ٥١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١، حيث أوضحت المادة أنه يتم وضع نظام للرقابة الداخلية من قبل الجهات الإدارية بالاشتراك مع ممثلي وزارة المالية للحفاظ على أموال تلك الجهات وأصولها وحقوقها، وذلك من خلال تخصيص إدارة مستقلة لكل نوع من أنواع الأنشطة المالية، وفصل أعمال الوحدات الحسابية عن أعمال وحدات المخازن التى توجد بها أصول وموجودات الجهة، وتنفيذ نظام الجرد المستمر والمفاجئ على المخازن والخزائن والسلف المستديمة، وتحديد اختصاص كل عامل وتوزيع العمل فيما بين العاملين بكل إدارة مالية، وإجراء تعديل فى اختصاصات العاملين المنوط بهم مباشرة الأعمال المالية ومراعاة عدم استمرار أى منهم فى عمل واحد مدة تجاوز خمس سنوات.

١٠-٢ الإطار النظري لنظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS

يعرف (Shannak (2015) نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على أنه حل متكامل يعمل على حوسبة دورة الحياة الكاملة لإعداد وتنفيذ الموازنة وإعداد التقارير المالية حيث تعمل تلك النظم فى جميع المنشآت الموازنية لضمان الشفافية والمساءلة فى جميع معاملات الموارد العامة بما فى ذلك التخصيص والإستخدام والرقابة والمتابعة ويعمل النظام بشكل أساسى على ربط جميع المنشآت الموازنية لأغراض دعم عملية صنع واتخاذ القرارات بطريقة مستنيرة.

وتعرف وزارة المالية المصرية نظم GFMIS على أنها نظام إلكتروني يربط كل الأجهزة والمنشآت والمصالح الحكومية مع بعضها البعض وصولاً إلى الحكومة المركزية ويشمل كافة وظائف الإدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية والعمليات غير المالية والتي تتم مع كافة مراحل دورة حياة الموازنة العامة للدولة بداية من مرحلة التخطيط الإستراتيجي وإنهاءً بمرحلة المحاسبة وإصدار التقارير والمتابعة (عبد العزيز، ٢٠١٧؛ موقع وزارة المالية المصرية، ٢٠١٩).

ويتضح للباحث من التعريفات السابق عرضها والتعريفات التي تم الرجوع إليها لنظم معلومات إدارة مالية الحكومة، أن نظام GFMIS ونظام GIFMIS لهم نفس الأغراض والأهداف ويعملون فى نفس المجال (القطاع الحكومي) ولهم نفس المكونات ولكن الإختلاف الوحيد أن هناك بعض الباحثين ينظرون لنظم GFMIS بعد تطبيق كافة النظم الفرعية لها

بشكل متكامل على القطاع الحكومي ككل (شركات قطاع عام ووحدات حكومية) على أنها نظم GIFMIS، ولكن الباحث يرى عدم وجود إختلاف على الإطلاق ولكن من الممكن النظر لنظم GIFMIS على أنها المرحلة الأولى للتطبيق ونظم GIFMIS على أنها المرحلة الأخيرة لتطبيق وميكنة كل العمليات المالية والمحاسبية وغير المالية الخاصة بالموازنة العامة للدولة، حيث تختلف العبارات والألفاظ بين التعريفات المختلفة لنظم GIFMIS ولكن المضمون والجوهر واحد ولا يتغير ولا يختلف سواء في المجال الأكاديمي أو المهني.

١٠-٢-١ مكونات نظم معلومات إدارة مالية الحكومة GIFMIS

١٠-٢-١-١ العنصر الأول في نظم GIFMIS شجرة الحسابات (Chart Of Accounts)

يتكون العنصر الأول من مقطع مصدر التمويل والمقطع المؤسسي ومقطع البرنامج ومقطع الموقع والمقطع الإقتصادي ومقطع نوع الموازنة والمقاطع الإحتياطي (المحجوزة) (موقع وزارة المالية المصرية، ٢٠١٩).

١٠-٢-١-٢ العنصر الثاني في نظم GIFMIS نظام الأستاذ العام والنظم الفرعية الأخرى المكملة له

ويشمل العنصر الثاني نظام إعداد الموازنة العامة للدولة ونظام إدخال قيود الإلتزام ونظام التدفقات النقدية ونظام حسابات المقبوضات ونظام حسابات المدفوعات ونظام إدارة النقدية ونظام رواتب العاملين ونظام إدارة المخزون ونظام إدارة المشتريات ونظام الأصول الثابتة ونظام إدارة المركبات ونظام إدارة العقارات (أراضي - مباني) ونظام إدارة عقود الصيانة (العقارات) ونظام إدارة الدين ونظام إدارة المنح ونظام الإيرادات (النظم الضريبية) ونظام الرقابة والمراجعة (موقع وزارة المالية المصرية، ٢٠١٩؛ وموقع وزارة المالية الكويتية، ٢٠١٩).

١٠-٢-٢ خصائص نظم معلومات إدارة مالية الحكومة GIFMIS

تمتلك نظم GIFMIS العديد من الخصائص وهي توفر نظاماً مالياً ومحاسبياً واحداً متكاملًا لكافة الوزارات والمصالح والوحدات الحكومية، ويقع مكان خوادم servers التطبيقات والبيانات المركزية في وزارة المالية، ويلبي إحتياجات الإدارات المحلية والإدارات المركزية والسلطات العليا للدولة، وتتم معالجة البيانات في كل الوزارات والمصالح والوحدات الحكومية عبر الشبكة الحكومية الآمنة، ويوفر مجموعة واسعة من المعلومات المالية وغير المالية، ويعمل

على تجميع البيانات ومعالجتها ثم توفيرها لجميع المسؤولين عن الموازنة العامة للدولة منذ إعدادها حتى تقييم تنفيذها، ويتضمن النظام تنفيذ الموازنة والمعلومات المحاسبية ذات الصلة لكل الحكومة ووحداتها، ويستخدم نظام واحد لجميع المديرين الماليين في الوزارات والمصالح الحكومية لإدارة كل العمليات المالية والمحاسبية، ويتم من خلال النظام مطابقة ومراقبة العمليات المالية والمحاسبية المتداخلة، ويقوم النظام بربط أنظمة البنك المركزي والمصالح الضريبية المختلفة والجمارك ونظام إدارة الدين العام مركزياً معاً، ويوفر مدخلاً متكاملًا في البنية التحتية للحكومة الإلكترونية (Diamond & Khemani, 2006; موقع وزارة المالية الأردنية، ٢٠١٩).

١٠-٢-٣ النظم الأخرى التى تتكامل مع نظم معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS (منظومة حساب الخزانة الموحد TSA)

إن نظام الخزانة الموحد يعد أداة رئيسية لتعزيز وإدارة الموارد النقدية الحكومية وبالتالي يقلل تكاليف الاقتراض من الجهاز المصرفي وحيث أن جانبي المصروفات والإيرادات يُعد من الأطراف الرئيسية والأهم في الموازنة العامة للدولة وللحفاظ على الموارد النقدية المحدودة وحسن إدارتها وإستغلالها بكفاءة وفعالية فإن من أهم النظم النقدية الفعالة التي تحقق ذلك هو حساب الخزانة الموحد، إن تنفيذ نظام الخزانة الموحد في الدول النامية يحتاج إرادة سياسية ومهنية وفنية حيث أن تلك الدول إستمرت لفترات طويلة تُطبق الأنظمة التقليدية القديمة (تولا، ٢٠١٧).

ويتم التعامل على منظومة حساب الخزينة الموحد من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكترونية الحكومية GPOS & GPS وهى عبارة عن منظومة متكاملة مؤمنة تم تفعيلها بالتعاون مع البنك المركزي المصري وذلك من خلال إنشاء وتشغيل وإدارة مركز الدفع والتحويل الإلكتروني الحكومي وفقاً للمعايير العالمية للربط مع البنوك بالقطاع المصرفي المصري وكافة الهيئات والمنشآت الحكومية وبناء البنية التحتية والشبكة المشفرة والمؤمنة تقنياً طبقاً لمعايير الأمن القومي اللازمة لإتاحة التحويل والدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية عن طريق القنوات الإلكترونية المختلفة (موقع وزارة المالية المصرية، ٢٠١٩).

١٠-٢-٥ نموذج تقييم نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS والنظم المكمل له

اعتمد الباحث على نموذج (DeLone & McLean (2003 بشكل أساسي لصياغة نموذج يتماشى مع القطاع الحكومي المصري وبما يتناسب مع الدراسة الحالية لقياس نظام

معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS والنظم المكتملة له، والأبعاد الخاصة بنموذج الدراسة الحالية هي جودة النظام وجودة الخدمة وجودة المعلومات وجودة العنصر البشري.

١١- الدراسة الميدانية

١-١١ مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في ٢٢٤ مفردة، حيث يضم ممثلي وزارة المالية بمحافظة الدقهلية مستبعداً منهم العاملين الإداريين والشئون القانونية (لا علاقة لهم بالنظم المطبقة حالياً)، وقد اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات موزعين كما هو موضح في الجدول رقم (١)، وقد بلغ عدد القوائم الصحيحة ٢٠٢ قائمة، وبالتالي تبلغ نسبة الإستجابة حوالي ٩٠%.

جدول رقم (١)

إحصائية أعداد ممثلي وزارة المالية بمحافظة الدقهلية

عدد العاملين	الإدارات
١٩٥	الإدارة العامة للوحدات الحسابية
٢٦	الإدارة العامة للتفتيش
٣	الإدارة العامة للختماني
٢٢٤	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المديرية المالية بالدقهلية

١١-٢ أساليب تحليل البيانات

اعتمد الباحث على الأساليب الأتية والتي تم تنفيذها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS :

١. معامل ارتباط بيرسون: ويستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين أو أكثر مع تحديد نوع العلاقة وقوتها، وتم استخدامه لاختبار الفرض الأول من فروض الدراسة.

٢. أسلوب الانحدار الخطي المتعدد المتدرج: ويستخدم لحساب معاملات الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، وتم استخدامه لاختبار الفرض الثاني من فروض الدراسة.

١١-٢ نتائج الدراسة الميدانية

وفيها عرض الباحث اختبار فروض الدراسة، فضلاً عن عرض ملخص نتائج الدراسة؛ وذلك على النحو التالي:

١١-٢-١ نتائج اختبار علاقة الارتباط بين أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة وأبعاد فعالية الرقابة المالية.

لمعرفة علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة، قام الباحث بصياغة الفرض الأول من فروض الدراسة والذي ينص على أنه "لا يوجد ارتباط معنوي بين أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية".

وأظهر التحليل الإحصائي الذي تم باستخدام معامل ارتباط بيرسون ثبوت خطأ الفرض العدمي وقبول الفرض البديل للفرض الأول، حيث توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية، كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	جودة النظام	جودة الخدمة	جودة المعلومات	جودة العنصر البشري	بيئة الرقابة
جودة النظام	١				
جودة الخدمة	**٠,٥٥٠	١			
جودة المعلومات	**٠,٥٧٩	**٠,٤٥٣	١		
جودة العنصر البشري	**٠,٤٥٧	**٠,٣٨٣	**٠,٥٠١	١	
بيئة الرقابة	**٠,٦٤٨	**٠,٦٥٩	**٠,٥٧٠	**٠,٥١٧	١

**معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

- يوجد إرتباط معنوي إيجابي بين أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS (جودة النظام وجودة الخدمة وجودة المعلومات وجودة العنصر البشري)، وقد تبين أن بعدي جودة النظام وجودة المعلومات هما أكثر الأبعاد إرتباطاً بمعامل إرتباط إيجابي يبلغ ٠,٥٧٩ وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.
- يوجد إرتباط معنوي إيجابي بين أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS (جودة النظام وجودة الخدمة وجودة المعلومات وجودة العنصر البشري) وفعالية بيئة الرقابة الداخلية، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.
- يوجد إرتباط معنوي إيجابي بين جودة النظام وفعالية بيئة الرقابة الداخلية بمعامل إرتباط (٠,٦٤٨)، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.
- يوجد إرتباط معنوي إيجابي بين جودة الخدمة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية بمعامل إرتباط (٠,٦٥٩) وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.
- يوجد إرتباط معنوي إيجابي بين جودة المعلومات وفعالية بيئة الرقابة الداخلية بمعامل إرتباط (٠,٥٧٠) وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.
- يوجد إرتباط معنوي إيجابي بين جودة العنصر البشري وفعالية بيئة الرقابة الداخلية بمعامل إرتباط (٠,٥١٧)، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

١١-٢-٢ فحص تأثير أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة على فعالية بيئة الرقابة الداخلية.

لمعرفة علاقة التأثير بين متغيري الدراسة، قام الباحث بصياغة الفرض الثاني من فروض الدراسة والذي ينص على أنه " لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة على فعالية بيئة الرقابة الداخلية.

وقد أظهر التحليل الإحصائي الذي تم إجرائه باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد ثبوت خطأ الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثاني، حيث يوجد تأثير معنوي إيجابي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة على بيئة الرقابة، ويوضح الجدول رقم (٣) النتائج الخاصة بهذه العلاقة.

جدول (٣)

معاملات الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة علي فعالية بيئة الرقابة الداخلية

المتغيرات المستقلة	Beta	T	Sig.
جودة النظام	٠,٦٤٨	١٢,٠٤٤	٠,٠٠٠
جودة الخدمة	٠,٦٥٩	١٢,٣٨٩	٠,٠٠٠
جودة المعلومات	٠,٥٧٠	٩,٨٠٩	٠,٠٠٠
جودة العنصر البشري	٠,٥١٧	٨,٥٤١	٠,٠٠٠
F= **٧٣,٥٢٦ Sig.= ٠,٠٠٠			
R= ٠,٧٧٤ R ² = ٠,٥٩٩			

**معنوية عند مستوى ٠,٠٠١. *معنوية عند مستوى ٠,٠٠٥.

المصدر: إعداد الباحث وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن النموذج معنوياً حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٧٣,٥٢٦) عند مستوى معنوية ١%، كما يتضح من النموذج وجود تأثير معنوي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة علي بيئة الرقابة، وقد بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج (R²) ٥٩,٩% مما يشير إلى أن نظام معلومات إدارة مالية الحكومة يفسر ٥٩,٩% من التغير في بيئة الرقابة، أما الباقي ٤٠,١% فيرجع لعوامل أخرى لم تُدرج في النموذج.

ويتضح للباحث أيضاً من الجدول رقم (٣) أن جودة الخدمة هي الأكثر تأثيراً (٠,٦٥٩) بينما جودة العنصر البشري هو الأقل تأثيراً (٠,٥١٧) من بين الأبعاد الأربعة لنظام معلومات إدارة مالية الحكومة علي بيئة الرقابة، ويرجع قوة تأثير جودة الخدمة نظراً لأن المسئول عن جودة الخدمة هي إدارة الدعم الفني بوزارة المالية (وتشمل وحدة الميكنة وشركة e-finance) حيث أنها المتحكمة في النظم المطبقة حالياً بشكل مركزي وهي التي تمنح الحق بالترخيص لموظفين محددين بإستخدام تلك النظم في الوحدات الحكومية بمختلف المحافظات بشكل مركزي من خلالها فقط، وذلك للتأكد من المستوى الوظيفي ومدى توافق إمكانيات الموظفين المرشحين للتعامل مع تلك النظم، كما أن إدارة الدعم الفني تقوم بحل المشاكل الخاصة بتلك النظم سواء الفنية أو المادية في الوحدات الحكومية المختلفة.

ويليها في قوة التأثير جودة النظام (٠,٦٤٨) وذلك يرجع إلى سهولة تعلم وإستخدام تلك النظم وتماشيها مع إحتياجات الوحدات الحكومية المختلفة، كما أن تلك النظم تسهل تقسيم المسئوليات المالية داخل الوحدات الحكومية وتوفر عنصر السرية وأمن المعلومات، ويليهم في

قوة التأثير جودة المعلومات (٠,٥٧٠) حيث أن النظم الحالية يمكن أن توفر معلومات ذات جودة عالية (بالإضافة إلى التقارير والمعلومات التقليدية)، ويمكن أن تستخدم في ترتيب نظام الرقابة الداخلي داخل الوحدات الحكومية المختلفة، وتتمتع النظم الحالية بالمرونة اللازمة لتوفير أي معلومات أو تقارير جديدة عند الحاجة إلى ذلك إذا ثبت ضرورة الحاجة إليها من خلال الواقع العملي.

ويحل جودة العنصر البشري من حيث التأثير رابعاً (٠,٥١٧) ويرجع ذلك إلى وجود الكثير من الموظفين ذوي الكفاءات والمهارات وأصحاب الطاقات الإيجابية نحو التحديث والتطوير باستخدام أحدث النظم الإلكترونية، كما يوجد أيضاً بعض الموظفين المستخدمين لتلك النظم ذوي الكفاءات والقدرات والمهارات الضعيفة في التعامل مع النظم الحديثة مما قد يؤثر بالسلب على بيئة الرقابة في بعض الوحدات الحكومية، بالإضافة إلى صعوبة تطوير أداء البعض منهم لاستخدام تلك النظم.

١٢- ملخص النتائج والتوصيات

١٢-١ ملخص النتائج

١. توصلت هذه الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي قوي بين أبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي GPS & GPOS (جودة النظام وجودة الخدمة وجودة المعلومات وجودة العنصر البشري) وفعالية بيئة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

٢. توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي GPS & GPOS (جودة النظام وجودة الخدمة وجودة المعلومات وجودة العنصر البشري) على فعالية بيئة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

١٢-٢ التوصيات

١. ضرورة الاهتمام بزيادة جودة النظام من خلال تطبيق باقي نظم نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS مثل نظام إدارة شئون العاملين ونظام المشتريات ونظام المخازن وغيرها.

٢. ضرورة الاهتمام بزيادة جودة الخدمة من خلال تعيين الموظفين الأكفاء فقط بإدارة الدعم الفني المركزية حيث يكون لديهم الخبرة المحاسبية والفنية الخاصة بالنظم التقليدية

والإلكترونية، مع إنشاء إدارات للدعم الفني غير مركزية داخل المحافظات المختلفة لتكون قادرة على عمل الزيارات الميدانية بشكل مستمر ودوري.

٣. ضرورة الاهتمام بزيادة جودة المعلومات وذلك من خلال تطبيق أحد الأساليب الحديثة لإعداد الموازنة العامة للدولة.

٤. ضرورة الاهتمام بزيادة جودة العنصر البشري وذلك من خلال اختيار أكفاء الموظفين وأكثرهم أمانة في الوحدات الحكومية للعمل على تلك النظم الإلكترونية.

١٣ - المراجع

١٣-١ مراجع باللغة العربية

أبو الجود، سوسن عبد الفتاح (٢٠١٢)، تطوير دور وزارة المالية في إحكام الرقابة المالية قبل الصرف بالوحدات الحكومية بغرض ترشيد النفقات: بالتطبيق على الجامعات الحكومية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٢٤، ص ص ٢١٣ - ٢٧٨.

أرينز، ألفين، لوبك، جيمس، "المراجعة مدخل متكامل"، (الترجمة الديسبي، محمد محمد عبد القادر، حجاج، أحمد حامد)، الرياض: دار المريخ. للنشر، ٢٠٠٩.

تولا، ياسر صلاح أحمد محمد (٢٠١٧)، تقييم تجربة تطبيق نظام الخزانة الواحد T.S.A بالسودان: دراسة تحليلية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية تجارة، جامعة عين شمس، م ٢١، ع ١٤، ص ص ٦٣ - ٩٠.

جبريل، جبريل فاروق حسين (٢٠١٤)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء.

الجواوي، طلال (٢٠٠٦)، تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات: دراسة إستكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، م ٢٦، ع ١٤، ص ص ٣٥ - ٦٤.

الحنيطي، خالد محمد علي (٢٠١٤)، تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره: دراسة ميدانية في دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش.

الدويري، صفوت مصطفى محمد إبراهيم (٢٠٠٥)، مدخل مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع ٤٤، ص ص ١٧٧ - ٢٢٣.

سليم، محمد مجيد (٢٠٠٩)، قياس فاعلية الرقابة المالية الداخلية من وجهة نظر مراقبي وزارة المالية في الكويت، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية تجارة، جامعة المنصورة، م ٣٣، ع ٢٤، ص ص ٣٦٣ - ٣٧٨.

الشبل، عبد الرحمن محمد حسن (٢٠١٣)، أثر إستخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش.

العازمي، أحمد على فالح (٢٠١٦)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة المعلومات المحاسبية الحكومية في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.

عبد العزيز، وليد عبد الله (٢٠١٧)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي.

على، هند أبو بكر مصطفى (٢٠٠٩)، أثر إدخال نظام ميكنة العمل الحكومي على تطوير النظام المحاسبي الحكومي: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

القرعان، يوسف عطا الله (٢٠١٦)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.

محمد، أسماء الهادي علي (٢٠١٨)، أثر إستخدام نظم تخطيط موارد المنظمة على تقييم الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية على الشركات الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

محمد، محمد راضي عطية (٢٠١٧)، نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، م٣٩، ع٢، ص ٦٠ - ١٠٨.

هاشم، محمد صالح (٢٠١٠)، ضوابط تطوير الرقابة الداخلية المحاسبية بالنظام المحاسبي الحكومي لمواكبة متطلبات الحكومة الإلكترونية في مصر، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م١٤، ع١، ص ٦٣ - ١٠٥.

الرقابة الداخلية - إطار متكامل (١٩٩٤)، لجنة رعاية المنظمات للجنة تريداوي (OCOS)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩.

الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية قبل الصرف على الاتفاق الحكومي، وزارة المالية، ٢٠١٤.

الموقع الإلكتروني لوزارة المالية المصرية.

الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الأردنية.

الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الكويتية.

- Al Murtada, M, B, E., & Hamdan, M, N, M. (2016). The role of government financial management information system in raising the Effectiveness of the government budgeting. **International journal of business and social science**, 7(6), PP 244 – 261.
- Delone, W. H., & McLean, E. R. (2003). The DeLone and McLean model of information systems success: a ten-year update. **Journal of management information systems**, 19(4), PP 9 – 30.
- Diamond, J., & Khemani, p. (2006). Introducing financial management Information systems in developing countries. **OECD Journal on budgeting**, 5(3), PP 97 – 132.
- Hamdan, M, N, M. (2017). The compatibility of (GFMIS) with the internal control system. **International journal of academic research in accounting, finance and management sciences**, 7(1), PP 26 – 40.
- Hsiung, H, H., & Wang, J, L. (2014). Factors of affecting internal control benefits under ERP system an empirical study in Taiwan. **International business research**, 7(4), PP 31 – 43.
- Shaiti, H, K. (2014). The relationship between ERP systems success and internal control procedures: a Saudi Arabian study, **Ph.D**, University of Bedfordshire.
- Shannak, R, O. (2015). Government financial management information system: the case of the government of Jordan. **Conference paper**, Research Gate.
- Soral, G., Jain, M. (2011). Impact of ERP system on auditing and internal control. **Research journal of social science & management**, 1(4), PP 16 – 23.
- The International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI). Available Online at <https://www.intosai.org>.
- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). Available Online at <https://www.coso.org>.